

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ - الموافقة على سفر الأستاذ الدكتور محمود عبد الحميد عطيه رئيس قسم الرمد بكلية الطب بجامعة القاهرة إلى تونس لحضور الاجتماع الذي ستعقده الجمعية الرمدية بتونس في المدة من ٣-٦ من مايو سنة ١٩٥٩ على نفقة تلك الجمعية لبحث الموضوعات المتعلقة بالرمد وعلى ألا تتحمل جامعة القاهرة أية نفقات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٨ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٥٩

بشان إيفاد السيد المهندس محمود جلال كريم في مهمة  
مصلحية إلى الخارج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يوفد السيد محمود جلال كريم المهندس بهيئة سلك حديد مصر إلى النمسا لمدة ثمانية أشهر لتفتيش على لحام بواجب خط سلك حديد حلوان .

مادة ٢ - على وزير المواصلات بالإقليم المصري تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٨ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩

بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة التاسعة  
من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وفي المادة الرابعة من القانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات  
التقدي ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛

وعلى القرار الصادر من رئيس الجمهورية في ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بتوزيع  
حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠  
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التقدي، وفي المادة الرابعة من القانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب المعتل بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - توزع حصيلة المبالغ والأشياء المصادرة أو الغرامات  
الإضافية المحكوم بها والمنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠  
لسنة ١٩٤٧ المشار إليه وفي المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧  
المشار إليه على الوجه الآتي :

(١) في حالة وجود إرشاد :

٥٠٪ لحساب تحت الأمر

٤٠٪ للإرشاد .

١٠٪ على الأكثر للضابطين والمشاركين في كشف الجريمة أو استيفاء  
الاجراءات المتصلة بها، وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

(٢) في حالة عدم وجود إرشاد :

يضاف نصيب الإرشاد إلى حساب تحت الأمر .

مادة ٣ - يلغى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٧  
المشار إليه .

مادة ٣ - على وزير الاقتصاد بالإقليم المصري تنفيذ هذا القرار، ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٨ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)